

تجدد الإشارة إلى الأهمية المتزايدة للفترة الممتدة من تاريخ الثورة الفرنسية أي 1789 إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى 2121-2121 كانت تدخلت السلطة العامة في المجال الاقتصادي الجماعات العمومية وعلرأسها الدولة في النشاطات الاقتصادية بتكريس حرية الأفراد في مزاولة عملهم كإدارة محضه وكان يتكون أساساً من قانونا الصفقات العمومية وقانونا امتياز المرفق العامة الذي عكف القاضي الإداري على تشييده وتطوير نظرياته مما فاضاً حكماً قضائية أعطت لهذين الاعتقاداً بالقانون العام الاقتصادي لتلك الفترة كما مقررون بالقانون الإداري.

أما فترة ما بين الحربين العالميتين فقد شهدت تحوّل الجوهر في التدخلات العمومية في الاقتصاد مع ظهور أول نماذج الحماية الاقتصادية في الاقتصاد الموجه.

منظماً الحماية الاقتصادية الذي كان يميز فرنسا من قبلها ابتداءً من سنة 1931 قامت الدولة العالم منذ عام 1929 مما يعنى أن حرية الاستيراد أصبحت مقيدة بالحصص التي تقرها الدولة من جهة أخرى تمثلت الأعمال السياسية وهو تولى حكومة "الجبهة الشعبية" زمام اقتصادية اشتراكية داعمة لتدخل الدولة في الاقتصاد.

offices عرفت هذه الفترة ظهور صيغة قانونية تدخلية جديدة تمثلت في الدواوين العمومية التي أحدثتها الدولة لتنظيم ورقابة قطاعات معينة على غرار ديوان الحبوب في المجال publics لقد ساهمت هذه العوامل في تطوير التدخل الاقتصادي للدولة في أشكال التوجيهية التي عرفناها من قبله كالكفيل كجديد تمثل في المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري فشكل هذا المفهوم الأخير الابتكار الكبير للقانون العام الاقتصادي لتلك المرحلة.

كرس هذا الاجتهاد القضائي أول مرة في تاريخ القانون الإداري يفصل نظاماً من نزاعات المرافق العامة القديمة التي أصبحت تعرف بالمرافق العامة الإدارية وتشخيصها القانونياً المتمثل في المؤسسة العمومية الإدارية من نظاماً من نزاعات المرافق العامة الصناعية والتجارية وتشخيصها القانوني استمر القانون العام الاقتصادي في تطوير أساليبه لتدخل الدولة بتبني أشكالها الجديدة